

## منصة «الجزيرة» الموجهة للأميركيين «نكتة سمجة» بالنسبة إلى موظفيها

أحد أبرز الشخصيات التي شكلت نظرة ترامب للعالم. واكتشف القائمون على «الجزيرة» أنهم بحاجة إلى الاستفادة من درس ترامب وإعادة حساباتهم والتواصل مع يمين الوسط الأميركي وبناء روابط معه في المراحل القادمة، لذلك استعانوا بإعلاميين ينتمون إلى هذا الطيف ويستطيعون التأثير على الجمهور المستهدف.

كما تحاول «الجزيرة» أخذ العبرة من الفضل السابق لقناة «الجزيرة أميركا» التي انطلقت عام 2013 بتمويل ضخم وترويج كبير لكنها توقفت في 2016 دون أن تترك أي أثر.

**خبر إطلاق «الجزيرة»  
للمنصة الجديدة سمع  
بعض العاملين لديها من  
«الغارديان» ما تركهم في  
حالة ذهول وارتباك**

ومن المقرر أن يتولى سكوت نورفيل، أحد أعضاء الفريق المؤسس لقناة «فوكس نيوز»، الإشراف على المنصة. وقال نورفيل في بيان، إن «رايتلي» تهدف إلى إظهار الطيف الواسع ليمين الوسط الأميركي.

وأضاف «لم تكن النزعة المحافظة الأميركية متجانسة على الإطلاق. مع رايتلي نامل في إنشاء منصة لإيصال أصوات مجموعة من الشخصيات التي تعكس بشكل أكثر دقة التنوع العرقي والثقافي والأجيال لسياسات يمين الوسط في أميركا من المناظف الحالية». وتابع «تهدف إلى الجمع بين الأميركيين والشباب والأميركيين اللواتي معاً وتقديم أفكار محافظة تتجاوز الحواجز التي تهدف سياسات الهوية إلى وضعها بيننا».

وأفاد التقرير بأن موظفي الجزيرة الناطقة بالإنجليزية كانوا ضمن من أبدوا قلقهم من الخطوة الجديدة عبر تدوينات نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي.

إن القرار كان بمثابة «صدمة» للموظفين، وأضاف أنهم يصفون الأمر بأنه «غريب»، وأن بعضهم يطلقون على المنصة «رونغلي» (Wrongly)، أي «على خطأ».

ونقل التقرير عن موظف آخر رفض الكشف عن اسمه، قوله «حتى الآن، الزملاء الذين تحدثت إليهم يشعرون بالذهول. لم يكونوا على دراية بأن هذا الأمر سيحدث، ومرتبكون بشأن السبب الذي يدفعهم إلى القيام بهذه الخطوة». ورأى موظف آخر أنه من «المقلق» أن تنتقل الشبكة من إنتاج الأخبار إلى ترويج أجندة سياسية.

وذكر الكاتب بإثارة قناة «الجزيرة» الجدل في الولايات المتحدة عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 بسبب بثها بانتظام تصريحات قادة تنظيم «القاعدة» وزعيمها آنذاك أسامة بن لادن، وكذلك تدشينها قناة أميركية بشارية عام 2013، أوقفت تمويلها بعد ثلاث سنوات.

لكن يبدو من تصريحات العاملين في الشبكة أنهم لم يأخذوا في الاعتبار التغييرات السياسية في الولايات المتحدة، ومن الواضح أنهم يرسمون صورة سريالية للشبكة القطرية بثبات موافقها في كل وقت، في حين تسعى قطر إلى التعامل مع المستجدات وتدارك الأضرار التي لحقت بها في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، إذ ظهرت فيها الدوحة كداعم للمجموعات المتشددة والمتطرفة.

وأشار طارق الشراوي، الذي ألف كتابا عن وسائل الإعلام العربية والدولية، إلى ذلك بقوله إن قرار إنشاء المنصة ربما كان «سياسة واقعية محض» من جانب صناع القرار في الدوحة بعد ثلاث سنوات صعبة أدركوا خلالها أنهم فشلوا في بناء جسور مع اليمين الأميركي.

وأضاف «صناع القرار في الدوحة يعلمون أنهم فقدوا شيئا ما، مع مجيء ترامب إلى رئاسة البيت الأبيض، كما أنهم أغفلوا أيضا وجود مستشاره وقطب الإعلام ستيف بانون الذي كان

الدوحة - أعرب موظفون في شبكة «الجزيرة» القطرية عن ذولهم من القرار المفاجئ بإطلاق منصة رقمية تستهدف المحافظين من وسط اليمين في الولايات المتحدة، إلى درجة وصفه بـ«النكتة السمجة».

وقال مراسل «الغارديان» البريطانية لشؤون الشرق الأوسط مايكل صافي الذي تربطه علاقات صداقة مع محررين في شبكة «الجزيرة»، إن خبر إطلاق المنصة الذي سمع بعضهم عنه للمرة الأولى من «الغارديان»، ترك الكثيرين داخل المؤسسة الإخبارية التي تتخذ من قطر مقرا لها في حالة ذهول وحيرة إلى جانب الارتباك الشديد.

وأعلنت شبكة «الجزيرة» عن تدشين منصة تحمل اسم «رايتلي»، لإنتاج برامج ومحتوى إلكتروني يستهدف «الجمهير غير الممثل بالشكل الكافي في البيئة الإعلامية الحالية»، وهم في هذه الحالة الذين ينتمون إلى تيار يمين الوسط.

ولا يستوعب العاملون في «الجزيرة» تماما توجهات قطر في هذا الشأن ويستغربون التغيير المفاجئ في أجندة الشبكة التي كانت موجهة إلى جمهور محدود وتعمل على خدمة الإسلام السياسي والترويج له في ذروة الغضب العربي تجاهه.

وعلمت على استقطاب كتاب وصحافيين يحملون اتجاهات فكرية متوافقة إلى حد كبير مع نهجها البراغماتي، لذلك شكل هذا القرار صدمة بالنسبة إليهم، وشعروا بأنهم في وادٍ وقطر في وادٍ آخر، وأن مواقف «الجزيرة» تعثرتها الضبابية وعدم الوضوح.

ويبدو أن الإعلان عن المنصة الجديدة وتوجهاتها لها يتوافق مطلقا مع مؤسسة مولوة من الحكومة القطرية وروّجت نفسها كمكتفٍ إخباري دولي رائد يهتم بقضايا النصف الجنوبي من العالم وبديل منظور وسائل الإعلام الغربية في مناطق مثل آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. وقال صحفي في «الجزيرة» يقيم خارج قطر للغارديان،

## التلفزيون التونسي: ضعف في الأداء وتواضع في الإمكانيات

الإعلام العمومي يبقى أكثر موضوعية مقارنة بالخاص



التلفزيون الرسمي استقطب التونسيين خلال الانتخابات

بمشاركة عالية في تونس وخارجها، لكن بعض المراقبين يقولون إن ذلك كان مجرد سحابة حرية عابرة، سرعان ما عاد بعدها التلفزيون إلى مستواه العادي.

وحسب الخبراء فقد نجحت القنوات الخاصة في استقطاب المشاهد بما تقدمه من محتوى، حيث اختارت الدراما التركية والبرامج الترفيهية لتعزيز رصيدها من الجمهور التي تلاقي إقبالا كبيرا، كما نجحت في الدعاية لبرامجها الحوارية واختيارها شخصيات عامة محل جدل واستضافتها لرفع نسب المشاهدة.

ويعتقد رضا الكزدغلي، الخبير في استراتيجيات الإعلام والاتصال في حديث لـ«العرب»، أن «المسألة مرتبطة بمسئوب الثقة القائم بين الراي العام وبين التلفزيون الرسمي التونسي». وفيما كان الإعلام العمومي تحت

هيمنة الحزب الواحد قبل الثورة وينظر إليه دائما على أنه «بوق السلطة»، كانت انتظارات التونسيين في أعقاب الثورة معلقة على التخليص من هذه الهيئة بتطوير أدائه وتعديل مساره، لكن ما حصل هو أن الإعلام العمومي لم يستجيب إلى انتظارات التونسيين ولم يتخلص من الأجندة، حسب الكزدغلي.

وتابع «إذا كان الإعلام العمومي له أجندة في فترة النظام السابق اليوم أصبحت له أجندة الاصطفاف السياسي أو الاصطفاف الأيديولوجي الفكري وهو ما عمق الفجوة بينه وبين المتلقي».

ولاحظ أنه إلى الآن لم يصل إلى الأداء المتوقع منه. ويرى أن الإنشائية تتمثل في أن الإعلام العمومي لم يتشأ بدخله أداء تعديلي مهني مستقل بذاته بعيدا عن النزاعات والتأثيرات الناجمة عن علاقاته وارتباطه بمواقع نفوذ وتأثير. وانعكست هذه الضغوط على العمل الصحفي، ولاحظ أن خبيرا ما بات يقدم على خبر آخر، وأن زوايا مقاربة الخبر تتم عن فكرة مرتبطة لدى رئيس التحرير، كما أن نوعية الأخبار التي تقدم فيها شيء من الانتقائية. وتسأل «هل للصحافي الحرية في التخليص من هذا الأداء، هناك من أصيب بالإحباط بسبب صعوبة التخليص من هذه التأثيرات».

ويستنج الكزدغلي أنه «على الإعلام العمومي أن يخرج من مقم التأثير إلى فضاء أريح للعمل بديهية، منسيرا إلى دور الدولة التي مارلت تعتبر الإعلام إحدى أدواتها الرسمية. وأوضح أن «هناك فرقا كبيرا بين الإعلام العمومي الذي يقدم خدمة عمومية وإعلام حكومي يريد تسويق أداء حكومي».

وبالموازاة مع ذلك يعيش التلفزيون الرسمي صعوبات مالية تعيق قيامه بدوره في نقل المعلومة إلى الراي العام. ويتسكو المسؤولون في التلفزيون من نقص حاد في الموارد اللوجيستية والموظفين، خصوصا في قطاع الأخبار والتحرير من صحافيين وتقنيين، إضافة إلى صعوبة تأمين انتشارهم في كل أرجاء الوطن الذي يشهد أحداثا متتالية. ويتعرض العاملون في التلفزيون أيضا إلى انتهاكات من قبل أطراف عديدة تعتبر أن هذه المؤسسة الإعلامية ما هي إلا بوق لمؤسسات الدولة. كما يشكو الموظفون من ضعف الأجور.

ينتقد طيف واسع من التونسيين أداء التلفزيون الرسمي وخصوصا تغطيته للأحداث المهمة في البلاد. وفيما يرى البعض أن القنوات الخاصة نجحت في سحب البساط من الإعلام العمومي، إلا أن البعض الآخر لا يتفق مع هذه الرؤية ويرى أن التلفزيون الرسمي يحاول الموازنة بين جميع الأطراف والأحزاب، رغم ضعف الإمكانيات المالية والبشرية.

في وسائل الإعلام الأجنبية واتهامهم بتأجيج الأوضاع واختيار مصطلحات بعينها لتوصيف الاحتجاجات، إلا أن الكثيرين يعتقدون أنها هذه الوسائل الأكثر مواكبة للأحداث الميدانية، حيث تعمل على نقل المستجدات فيما غاب الإعلام العمومي وكان حضوره ضعيفا. ويبيد التونسيون أمهم في أن ينقل إعلامهم الرسمي أصواتهم ومشاعرهم الحقيقية، فيما يتعرض الإعلام في المقابل إلى ضغوط كبيرة تحول دون القيام بدوره كما يجب حسب الخبراء.

وأشار هادي طرشوني، الكاتب العام للمساعد للجامعة العامة للإعلام في حديثه لـ«العرب»، إلى أن «التلفزيون الرسمي أثبت وجوده ومهنيته في الأوقات الحاسمة والتظاهرات الكبرى كمواكبة الانتخابات وفق معايير أخلاقيات المهنة والحيادية».

واستدرك «لكن في بعض الحالات هناك هتات في المواكبة أو عدم مواكبة لحدث ما لأسباب لوجيستية أو بحسب تقديرات رئيس التحرير وفريق العمل». ويرى طرشوني أن الخطر الكبير الذي يترتب بالإعلام هو الأحزاب وخاصة الائتلاف الحاكم، فهو في فترة ما بعد الثورة يريد ويحاول وينجح في بعض الحالات في توجيه خط الأحرار.

ويحاول صحافيو التلفزيون الرسمي أن يكونوا محايدين وفق أخلاقيات المهنة رغم الضغوط، بحسب طرشوني. وفي ظل ما يعانيه الإعلام العمومي من صعوبات وتحديات ناجمة عن ضغوط سياسية وأخرى مادية، يتعرض أيضا إلى منافسة الإعلام المحلي الخاص الذي بات يحظى بنسب متابعة مهمة.

ويعتقد المتابعون أن القنوات التلفزيونية الخاصة نجحت في سحب البساط من التلفزيون الرسمي، خاصة في يتعلق بتغطية الأحداث السياسية، مع أن التلفزيون الرسمي هو الأكثر موضوعية مقارنة بالقنوات الخاصة التي اتضحت أجنداتها السياسية ومواقفها لأطراف بعينها.

ويسعى التلفزيون الرسمي إلى الموازنة بين جميع الأحزاب واستضافة جميع الخصوم، حيث يقدم مادة سياسية جيدة خاصة في برامجه الحوارية لكن يبدو عاجزا عن الترويج لها.

وبالنظر إلى المنافسة الشرسة التي يواجهها من قنوات تابعة لرجال أعمال وتيارات سياسية وأيديولوجية يعمل أصحابها على ترميز أجنداتهم سواء كانوا موالين للحكومة القائمة أو معارضين لها، فقد أظهر التلفزيون التونسي مهنية وحيادا مشهودا له بهما في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، حيث تمكن كل المرشحين، باستثناء نبيل القروي الذي كان حينها في السجن، من التعبير عن آرائهم ومناقشة أفكارهم على قدم المساواة في مناظرات مباشرة حظيت

**أمينة جبران**  
صحافية تونسية

تونس - يتعرض التلفزيون الرسمي التونسي إلى انتقادات متواصلة بسبب ضعف التغطية الإخبارية للأحداث الساخنة التي عاشتها وتعيش على وقعها البلاد منذ اندلاع الاحتجاجات في يناير الماضي وصولا إلى الأزمة السياسية والدستورية الحادة التي ترزح تحت وطأتها مؤسسات الدولة.

ويؤكد التلفزيون الرسمي، وهو واجهة الإعلام العمومي في البلاد، حرصه على نقل الأخبار وتقديم المعلومة إلى المتلقي ومواكبة المستجدات الآنية، إلا أن الراي العام المحلي يرى أن تغطيته غير كافية ومنحازة إلى أجندة السلطة.

ويقدم التلفزيون الرسمي برامج حوارية تناقش الشأن العام، إلا أن المتابعة تنحصر غالبا في نشرة أخبار الضامنة الرئيسية. وحاول التلفزيون الرسمي التخليص من القيود التي فرضها عليه النظام السابق في أعقاب ثورة يناير 2011، غير أنه في نظر الكثيرين لم ينجح في استثمار مناخ الحرية لصالحه وبقي رهين أجندات الأحزاب الحاكمة في مرحلة ما بعد الثورة.

**هادي طرشوني**

**الخطر الكبير الذي يترتب بالإعلام هو الأحزاب السياسية**

**رضا الكزدغلي**

**الإعلام العمومي لم يستجيب لانتظارات التونسيين**

ووفقا لإحصائيات سابقة بشركة «سيغما كونساي»، فقد تصدر التلفزيون التونسي، بقناته الأولى والثانية، نسب المشاهدة في الفترة الأولى من الحجر الصحي الذي فرضته حالة الطوارئ الصحية في أعقاب ظهور جائحة كورونا، ومع ذلك لم يسلم من الانتقادات خاصة في ما يتعلق بتغطية الأزمة السياسية.

ويرى الكثيرين لم يكن التلفزيون الرسمي مواكبا للمستجدات مع عودة الاحتجاجات إلى الشارع مؤخرا، أو حتى على الصعيد الدولي، حيث انتقد ناشطون عدم تغطيته لحدث وصول أول سيار فضائي إلى سطح المريخ.

كما اعتبر طيف واسع من الشارع أن وسائل إعلام دولية، كانت في قلب الحدث خلال الاحتجاجات فيما اكتفى التلفزيون الرسمي بنقلها في نشرة إخبارية ولم يخصص لها حيزا ومساحة مهمة. وبالرغم من محاولة أطراف سياسية التحريض ضد الصحافيين العاملين

## فيسبوك تصح خطأها مع أستراليا باستثمار مليار دولار في الصحافة

ألمانيا، بهدف استخدام محتواها لأداة جديدة أطلقت عليها تسمية «غوغل نيوز شوكايس» في إطار شراكات. واعتمد أيضا كليف، الذي كان سابقا نائب رئيس الحكومة البريطانية، فرصة الإعلان عن هذه الاستثمارات للإقرار بالنزب بعد الغضب الذي أثارته صرامة شركة فيسبوك في أستراليا.

وأوضح أنه «لم يكن من الهين اتخاذ مثل هذا القرار». كان يجب أن نتخذ قرارا سريعا لأن ذلك كان ضروريا من الناحية القانونية قبل أن يدخل القانون حيز التنفيذ. بالتالي، ارتكبنا خطأ من خلال تطبيق القرار بشكل صارم جدا. وقد حظرتنا بعض المحتويات عن غير قصد. ولحسن الحظ أن ذلك ألغى بشكل سريع».

وبموجب التسوية التي تم التوصل إليها مع الحكومة الأسترالية لن تعرض شركتا فيسبوك وغوغل، المستهدفتان خصوصا في مشروع القانون، لعقوبات في حال أبرمتا بعض الاتفاقيات مع وسائل إعلام محلية بهدف دفع مبالغ مالية مقابل الأخبار. وتم إهمال الشركتين شهريين للتفاوض بشأن هذه الترتيبات وتجنب صدور قرار ملزم لهما.

الإعلانات. وبعد أن حظر نشر روابط مقالات إخبارية تعود إلى وسائل إعلام محلية أو عالية ردا على هذا القانون قيد المناقشة، تراجع أخيرا صاحب تطبيق إنستغرام وواتساب، وأبرم في اللحظة الأخيرة اتفاقا مع كانبيرا يشتمل على تسديد مبالغ مالية لوسائل الإعلام مقابل محتوياتها التي تنشر على منصاته.

**نيك كليف**

**ندرك تماما أن الصحافة عالية الجودة أساسية لمجتمعاتنا**

وأقر البرلمان الأسترالي القانون الخميس. وأعلنت الحكومة أنها ستضمن أن تتقاضى وسائل الإعلام «مبالغ عادلة مقابل المحتوى الذي تنتجه، ما يساهم في إحياء الصحافة للمصلحة العامة في أستراليا».

ويوزع القانون الجديد، الوعد الذي قطعته في أكتوبر الماضي شركة غوغل بدفع مليار دولار على مدى ثلاث سنوات لناشري صحافيين، على غرار مجلتي «ر نسيبغل» و«دي تسابت» في

سان فرانسيسكو (الولايات المتحدة) - بعدما تعرضت شركة فيسبوك إلى وابل من الانتقادات لخطرهما بشكل مؤقت مقالات صحافية في أستراليا احتجاجا على قانون يطلب من الشركات الرقمية العملاقة تسديد مبالغ مالية لوسائل الإعلام، تعزز شبكة التواصل الاجتماعي تصحيح الخطأ من خلال استثمار ما لا يقل عن مليار دولار في المحتويات الإخبارية خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وكتب المسؤول عن الشؤون العامة في فيسبوك نيك كليف في مدونة الأربعاء، «لقد استثمرنا 600 مليون دولار منذ العام 2018 لدعم قطاع الإعلام، وتعزز استثمار ما لا يقل عن مليار دولار إضافية في السنوات الثلاث المقبلة».

ويأتي هذا التعهد في وقت تبدو المجموعات الرقمية في مرمى حكومات كافة دول العالم، التي تريد أن ترغم الشركات على تسديد مبالغ مالية مقابل المحتويات الإعلامية التي يتم بثها على منصاتها.

وقال نيك كليف «ندرك تماما أن الصحافة عالية الجودة أساسية لسير عمل مجتمعاتنا من خلال إعلام المواطنين وتقديرهم وتحصيل الناقدن مؤولية» أفعالهم. ولم يعط المسؤول أي تفاصيل حول توزيع الاستثمارات المقبلة للشركة في وسائل الإعلام، ولا الشكل الذي ستخذه هذه الاستثمارات، هل ستكون مبالغ مالية أو شراكات أو تدريبات أو حقوق نشر».

وأكد كليف أن شركة «فيسبوك تريد أكثر من أي وقت مضى عقد شراكات مع الناشرين الصحافيين». ويأتي الوعد الذي قطعته فيسبوك غداة انتهاء تجاذب شديد مع الحكومة الأسترالية حول مشروع قانون ينظم العلاقات بين وسائل الإعلام التقليدية التي تواجه صعوبات مالية كبيرة، والشركات العملاقة التي تستطيع على الإنترنت وتكسب قسما كبيرا من عائدات



الصحافة لم تعد بلا ثمن